الأمم المتحدة S/PV.6623

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٢٣**

الثلاثاء ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميقاتي	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد موارايس كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد يانغ تاو
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة دي كارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-51649 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وقبل أن أعطي الكلمة للسيد باسكو، سأدلي ببعض الملاحظات التمهيدية بصفتي الوطنية كرئيس لمجلس الوزراء للجمهورية اللبنانية.

يسعدني أن أكون بينكم اليوم آتيا إليكم من منطقة تهب فيها رياح التغيير. وبالأمس إنطلق قطار الربيع الفلسطيني مطالبا بإنهاء عقود من الظلم التاريخي والاحتلال المتمادي، ومناشدا العالم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أن تكون له وعلى أرضه، مثل سائر شعوب العالم، دولته المستقلة وأن تجد هذه الدولة مكانها الطبيعي عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وهذا ليس سوى تعبير عن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وهو الحق الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ أكثر من ربع قرن.

فلسطين كما تدركون تفي بجميع المعايير المطلوبة لاعتبارها دولة بموجب القانون الدولي، من شعب وأرض وحكومة وقدرة على إقامة علاقات مع دول أخرى، لكنها دولة محتلة، وعليه يكون لزاما علينا أن نساند جهود دولة فلسطين وشعبها في إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال وعودتهم إلى ديارهم.

وفيما يعلن الفلسطينيون تمسكهم بخيار المفاوضات بالنسبة لما بات يعرف بقضايا الحل النهائي، أي القدس واللاجئون والأمن والحدود والمستوطنات والمياه، فإن هذه المفاوضات لا تزال تصطدم بسلبية إسرائيل وتعنتها. ولعل أخطر ما يهدد مستقبل السلام على أرض فلسطين هو ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة، إذ أنها تواصل أعمال الاستيطان وطرد السكان وهدم المنازل ومصادرة الأراضي ووضع اليد على منابع المياه، كما تستمر في بناء جدار الفصل وفي تغيير المعالم الجغرافية والسكانية في القدس الشرقية في محاولة لإزالة هويتها العربية.

لقد اتخذ العرب في مؤتمر قمة بيروت عام ٢٠٠٢ قرارا استراتيجيا بالإجماع لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومرجعيات مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، في ما بات يعرف بمبادرة السلام العربية التي أطلقها العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز والتزمت بها دول منظمة التعاون الإسلامي.

وهذا السلام الشامل يقتضي أيضا انسحابا إسرائيليا كاملا من الجولان السوري المحتل إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ امتثالا للقرارات الدولية، مما يحتم بموجب قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) بطلان أي عمل من قبل إسرائيل يهدف إلى تغيير الوضع القانوني أو المادي أو السكاني للجولان.

وفي هذا السياق، كما أن لبنان يتمسك بحق سوريا في استعادة كامل أرضها المحتلة، فإن لبنان وإزاء ما تعيشه سوريا من أحداث اليوم، يهمه أن يؤكد مجددا حرصه على وحدة أراضيها وشعبها وأمن جميع أبنائها وسلامتهم.

وبالنسبة إلى لبنان فإن السلام الشامل يتطلب انسحاباً تماماً من الأجزاء التي ما زالت محتلة في جنوبه، لا سيما في مزارع شبعاً، وتلال فرشوبة، والقسم الشمالي من قرية الغجر. وفي هذا الإطار، فإننا نعيد تجديد التزام لبنان بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بكافة مندرجاته ونكرر مطالبة المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بواجباتها المحددة في هذا القرار، وهي، إضافة إلى الانسحاب المذكور، وقف خرقها للسيادة اللبنانية جواً وبراً وبحراً، والانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية إلى وقف شامل لإطلاق النار، والتعاون الكامل مع اليونيفيل لترسيم ما تبقى من الخط الأزرق. كما يجدد لبنان تمسكه بحقه في تثبت حدوده البحرية، واستغلال ثروته الطبيعية في مياهه الإقليمية وفي منطقته الاقتصادية الخالصة، لا سيما النفطية والغازية منها.

ولا يسعني هنا إلا أنوه بدور القوات الدولية، اليونفيل، مجدداً إدانة لبنان للاعتداءات التي استهدفتها، وأحي في هذا السياق تضحيات أفرادها، وأؤكد حرصنا على استمرار التعاون والتنسيق بينها وبين الجيش اللبناني احتضان أبناء الجنوب اللبناني لها.

وفي إطار العلاقات اللبنانية الدولية يهمني أن أشدد على ما سبق أن أكد عليه فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشيل سليمان قبل أيام أمام الجمعية العامة أن لبنان، العضو المؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، والمتمسك بسيادة القانون الدولي، ملتزم دوما باحترام قرارات الشرعية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وفقاً لما أكدت عليه البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة.

أملنا أن يكون مجلس الأمن دوماً المرجع الصالح للدفاع عن الضعيف أمام القوي، وعن المغبون أمام الغاصب، وثقوا بأن لبنان المتمسك بمبدأ العدالة دربا إلى السلام، سيبقى دوماً أرض الحريات والتلاقي والاعتدال.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس وأعطي الكلمة للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالإنكليزية): عكسَ أكثر من أسبوع من النشاط الدبلوماسي المكثف بالأمم المتحدة مدى الاستعداد المؤسسي للسلطة الوطنية الفلسطينية لتصريف شؤون الدولة، كما شهد تقديم الرئيس الفلسطيني طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. وقد أحاطت المجموعة الرباعية علماً بهذا الطلب، ودعت في الوقت نفسه إلى استئناف المفاوضات، وحثت الطرفين على تقديم اقتراحات ملموسة بشأن الأراضي والأمن بعد ثلاثة أشهر من استئناف المحادثات. وأكدت المجموعة الرباعية مجدداً الأساس القانوني الدولي لعملية السلام وتأييدها الذي أعربت عنه في ٢٠ أيار/مايو للرؤية التي حدد ملامحها الرئيس أوباما للسلام الإسرائيلي الفلسطيني. كما حثت الطرفين على تفادي الاستفزازات على الأرض.

إذا حكمنا على الأمر من خلال العواطف كما بدت في الأسبوع الماضي، فإن البون لا يزال شاسعاً بين الطرفين. لا يستطيع أحد إنكار عمق النزاع، بيد أن ثمة الآن لبنات بناء يمكن أن تساعد على جعل المفاوضات أكثر فعالية من ذي قبل. من بين هذه اللبنات وجود جدول زمني واضح، والتوقعات بأن يتقدم الطرفان باقتراحات، والدور الفعال للمجموعة الرباعية. ليس من اليسير تحديد معالم طريق المضي إلى الأمام، بيد أن الوقت الحالي هو الأنسب، مرة أخرى، لكي يعطي الجميع الفرصة للجهد الدبلوماسي.

اسمحوا لي بأن أبدأ بالإشارة إلى قصة نجاح دولي مهمة. لقد باتت السلطة الوطنية الفلسطينية قادرة على تسيير شؤون الدولة. لقد كان هذا الإجماع الدولي القوي واضحاً خلال اجتماع لجنة الاتصال المخصصة في ١٨ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك. فقد أكد الاجتماع التقييمات التي قدمها

كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لقدرات السلطة الفلسطينية. لقد أثمرت الجهود الرامية لبناء مؤسسات دولة قوية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني أمناً وتحسنا اقتصادياً حقيقيين. ونشيد بالرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض على هذا الإنجاز. لقد أنجزت السلطة الفلسطينية ما حددته لنفسها قبل عامين، ويجب تسجيل ذلك والمحافظة عليه والاستفادة منه.

لهذا السبب حث اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الحكومة الإسرائيلية على تقديم المزيد من التسهيلات، بما في ذلك اتخاذ تدابير محسنة لتمكين القطاع الخاص في الضفة الغربية وغزة من تحقيق النمو، واستمرار تحويل العائدات من إسرائيل بصورة مستمرة ومحسنة وقابلة للتنبؤ بها، والسماح بتنمية المنطقة جيم. وأعرب الاجتماع عن القلق بشأن الحالة المالية، التي عزاها الكثيرون إلى القيود الهيكلية المفروضة على القطاع الخاص، وأكد في الوقت نفسه أهمية دعم الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، أرحب بقيام السعودية بتحويل مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتغطية المصروفات المتكررة للسلطة الفلسطينية والإنفاق على التنمية. ومع وجود فجوة تمويلية قدرها ١٥٠ مليون دولار لبقية العام، فإن من الضروري أن يقدم المانحون دعماً إضافياً وجيد التوقيت لتلبية احتياجات السلطة، بما في ذلك كفالة دفع الرواتب والتعاقدات.

ذكر الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية خلال اجتماعهم الجمعة الماضية أن مؤتمراً للمانحين سيعقد من أجل إعطاء دفعة إضافية لجدول أعمال بناء الدولة. واقترحوا أيضاً، في سياق تحديد المفاوضات، تحديد خطوات إضافية يمكنهم دعمها فرادى وجماعةً من أجل كفالة قدر أكبر كثيراً من الاستقلالية والسيادة للسلطة الفلسطينية في تصريف شؤونها.

وثمة سبب يدعوني للتشديد على إنجازات بناء الدولة. إن العقبات الأساسية التي تحول دون قيام الدولة الفلسطينية ليست ذات طابع مؤسسي بل سياسي: المسائل غير المحلولة في الصراع بين الطرفين، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام الفلسطيني الحالي.

في يوم الجمعة الماضي، ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم الرئيس عباس إلى الأمين طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة. ووفقاً للميثاق والنظام الداخلي، أحال الأمين العام طلب الرئيس عباس إلى مجلس الأمن في نفس اليوم وبعث بنسخة منه إلى رئيس الجمعية العامة. يحترم الأمين العام صلاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة. والطلب معروضٌ الآن على المجلس، ويعود الأمر للأعضاء للبت فيه.

وبينما تتواصل هذه المداولات، يجب ألا ندخر جهداً في مساعدة الطرفين على العودة إلى طاولة التفاوض. ستعمل المجموعة الرباعية الآن للإعداد لاجتماع تحضيري للطرفين خلال شهر للاتفاق على جدول الأعمال والأسلوب الإجرائي. وأود أن أناشد الطرفين الموافقة على المضي قدماً. لقد أوضحت المجموعة الرباعية أنها تتوقع أن يخرج الطرفان باقتراحات شاملة بشأن الأراضي والأمن خلال ثلاثة أشهر من استئناف المفاوضات.

سوف تكون هذه لحظة يتعرض فيها الطرفان لاختبار حقيقي لمعرفة مدى استعداد كل منهما لتقديم اقتراحات جادة تتناول الشواغل الأساسية للطرف الآخر. ومن المقرر أيضاً كفالة أن تمضي المحادثات بسرعة لتتناول جوهر مسائل التزاع. ويتمثل الهدف في تحقيق تقدم جوهري خلال ستة أشهر، مع عقد مؤتمر موسكو في الوقت الملائم، والتوصل إلى اتفاق في موعد أقصاه نهاية عام ٢٠١٢.

واضطلع المنسق الخاص السيد سيري بدور نشط مع المبعوثين الآخرين التابعين للمجموعة الرباعية وممثل الرباعية

السيد بلير في إعداد إطار العمل هذا. وكما أوضحت الرباعية فإن على الطرفين أن يحجما عن القيام بأي أعمال استفزازية لكي تكون المفاوضات فعالة. كما أكدت مجدداً على واجبات كلا الطرفين بموجب خريطة الطريق.

إن استئناف المفاوضات وإحراز التقدم أسهل قولاً منه فعلاً بالطبع، وهذا ما كان واضحاً في خطبتي الزعيمين البليغتين والعاطفيتين أمام الجمعية العامة. لكن بالرغم من الإحباطات وانعدام الثقة، فقد مد كلا الزعمين يده بالسلام، وتعهد كلا الطرفين بالنظر باهتمام في دعوة الرباعية.

ويحدونا الأمل أن يشارك الجانبان الآن، أيا كانت تحفظاتهما، في الاجتماع التحضيري الذي تتوخى المجموعة الرباعية عقده. والأمم المتحدة تعتزم المشاركة الكاملة في هذا الجهد وقد عاد المنسق الخاص سيري إلى المنطقة بالفعل للمتابعة مع الطرفين ومع شركائه في المجموعة الرباعية.

لن أقدم تقرير مفصلا عن التطورات الميدانية في هذا الشهر في إحاطتي الإعلامية اليوم، ولكنني أرغب حقا في تسليط الضوء على بضع مسائل هامة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ما مجموعه فلسطينيان، أحدهما مقاتل، في حين جُرح ١٠٢ فلسطيني، من بينهم ١٢ طفلا، وأصيب اثنان من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي و ١٠ مدنيين إسرائيليين بجروح، وهو ما يُظهر التكلفة المستمرة للصراع الدائر.

وفي ظل الأجواء الحالية، من الضروري أن تجعل جميع الأطراف قواتها الأمنية وسكانها المدنيين يدركون ضرورة التصرف بمسؤولية. ويجب عليها بذل قصارى جهدها لتفادي التصعيد واتخاذ إجراءات في وقت مبكر لنزع فتيل أي توترات محتملة. وأشيد بالطابع السلمي للمظاهرات الجماهيرية الكبيرة التي خرجت في كبريات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، تأييدا لطلب العضوية الفلسطيني.

ويجب عدم السماح للمتطرفين من الجانبين بتأجيج الوضع. فقد شهد الشهر المنصرم تزايدا في أعمال العنف من قبل المستوطنين الإسرائيليين، بما في ذلك إضرام النار المتعمد في مسجد في ٥ أيلول/سبتمبر والذي كان خامس حريق متعمد يستهدف المساجد خلال الشهرين الماضيين. ويجب على السلطات الإسرائيلية فرض سيادة القانون في مواجهة هذه الظاهرة. كما يجب ضمان أمن الإسرائيليين، وهو ما يؤكده هجوم بسيارة وسكين نفذه فلسطيني من الضفة الغربية في تل أبيب في ٢٩ آب/أغسطس والتقارير الإسرائيلية عن إحباط هجوم انتحاري في آب/أغسطس في القدس.

لقد جرت الموافقة على بناء ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة بيت آريه في شمال الضفة الغربية منذ الإحاطة الإعلامية السابقة. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أيضا عن اعتزامها مصادرة نحو ٢٠٠ فدان من الأرض حول مركز استيطاني في الضفة الغربية. وجرى هدم عدد من الهياكل الفلسطينية في المنطقة جيم خلال الفترة منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى الآن يفوق عدد تلك التي هُدمت خلال أي من العامين الماضيين. والقرار الذي اتخذته لجنة تخطيط المناطق في القدس اليوم بالموافقة على خطط لبناء عدد كبير من الوحدات في القدس الشرقية يدعو إلى بالغ القلق. فقد قلنا مرارا إن النشاط الاستيطاني غير قانوني ويتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق.

وفي غزة، وعلى الرغم من استعادة الهدوء الحذر في أواخر آب/أغسطس، جرى إطلاق ١٨ صاروخا، بينها ثلاث صواريخ غراد، على إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن ندين هذه الهجمات العشوائية التي يجب أن تتوقف. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت القوات الإسرائيلية أربعة اقتحامات وضربتين جويتين في غزة، ما أسفر عن جرح ستة مدنيين فلسطينيين، من بينهم ثلاثة

أطفال. وما زلنا نحث إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ونواصل أيضا الدعوة إلى زيادة تخفيف تدابير الإغلاق الإسرائيلية المفروضة على غزة، ولا سيما بخصوص استيراد مواد البناء والصادرات وحرية تنقل الأشخاص.

ويمكننا الإفادة بأنه لم يحدث أي تحرك على صعيد المصالحة الفلسطينية استنادا إلى التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كان الرئيس عباس قد أعرب عن أمله في تسارع تنفيذ اتفاق المصالحة خلال الأسابيع المقبلة. كما لم يحدث تقدم بخصوص الوصول إلى الرقيب أول شاليط، الذي لا يزال أسيرا لدى حركة حماس، أو الإفراج عنه.

أود أن أعلق بإيجاز على لبنان، حيث لا تزال الحالة الأمنية هادئة بوجه عام. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر وفي البقاع الغربي، ألقت قوى الأمن الداخلي اللبنانية القبض على أربعة رجال وقتلت اثنين آخرين يشتبه في أن لهم صلات بخاطفي المواطنين الإثيوبيين السبعة الذين كانوا قد اختُطفوا في آذار/مارس وجرى الإفراج عنهم في تموز/يوليه. ولا تزال الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقرة بوجه عامة. غير أنه جرت إعاقة حرية تنقل أفراد القوة في حادث وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر بالقرب من قرية عيتا الشعب، وأسفر عن إصابة أحد جنود القوة بجروح طفيفة.

واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بصورة شبه يومية، وإن كانت بوتيرة أقل.

ونرحب بالالتزام القوي الذي أبداه الرئيس سليمان حيال المحكمة الخاصة في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/66/PV.11)، وهو ما أعاد رئيس الوزراء ميقاتي التأكيد عليه اليوم.

وفي شمال لبنان، تواصل الأمم المتحدة التنسيق عن كثب مع حكومة لبنان بشأن تقديم المساعدة للمواطنين السوريين المشردين، وكذلك بشأن مسائل حمايتهم وتحديد مركزهم. ووفق حساباتنا، فقد وصل عددهم إلى ٣ ٧٨٠ شخصا.

وتزايد عدد المواطنين السوريين الباحثين عن ملاذ عبر الحدود هو انعكاس للأزمة السياسية والحقوقية المتصاعدة في سوريا، والتي أسفرت عن مقتل ٢ ٧٠٠ شخص على الأقل منذ آذار/مارس. والاستقطاب يزداد عمقا بين الحكومة السورية، التي تبدو مصممة على مواصلة سياستها للقمع العنيف على الرغم من الدعوات الدولية والإقليمية المطالبة بتغيير المسار، والمعارضة الشعبية المتنامية التي تواصل تنظيم احتجاجات في جميع أنحاء البلد.

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أعلن ائتلاف لزعماء المعارضة السوريين عن تشكيل المجلس الوطني السوري وأصدروا ميثاقا للوفاق الوطني، يؤكدون فيه على الطابع السلمي والشامل وغير الطائفي للانتفاضة السورية ويلتزمون بإنشاء دولة عصرية تكفل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ونحن على علم بالأنباء التي تفيد بتزايد الانشقاقات داخل صفوف الجيش واستمرار العنف ضد النشطاء وأنصارهم وإساءة معاملتهم.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، عينت رئيسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ثلاثة خبراء لتشكيل لجنة التحقيق الدولية التي أصدر المجلس ولاية بإنشائها في ٢٣ آب/أغسطس. وسيجتمع الخبراء في جنيف في هذا الأسبوع لمناقشة برنامجهم وأساليب عملهم وإقامة اتصالات مع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أكدنا على أهمية تحقيق المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في

سوريا منذ آذار/مارس، ونأمل أن تتعاون حكومة الجمهورية العربية السورية تعاونا كاملا مع اللجنة.

الرئيس: أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.